

مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة* تشرين الأول/أكتوبر 2000

”يأتي انعقاد هذه القمة في ظروف بالغة الأهمية في تاريخ أمتنا ومرحلة جديدة في حياة شعوبها، وفي ظل تداعيات خطيرة تعطلت بسببها المسيرة السلمية بين العرب وإسرائيل، وبعد أن حولت إسرائيل عملية السلام إلى عملية حرب ضد الشعب الفلسطيني مستخدمة القوة العسكرية لحصاره وعزله وجعله رهينة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتحيي القمة انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي عبرت بوضوح عن مرارة الإحباط بعد سنوات طويلة من الترقب وانتظار ما تؤدي إليه التسوية السياسية التي لم تتحقق نتائجها بسبب تعنت إسرائيل ومماطلتها وتراجعها عن تنفيذ التزاماتها. ويترحم القادة العرب على أرواح الشهداء الفلسطينيين ويعتبرون دماءهم الزكية رصيذاً غالياً من أجل تحرير الأرض وإقامة الدولة وتحقيق السلام.

ويشيد القادة العرب بتجاوب الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج مع انتفاضة الشعب الفلسطيني الباسل ووقوفها في إجماع قومي واضح لاستنكار العدوان الإسرائيلي والأعمال الوحشية التي قامت بها قوات الاحتلال. ولقد جاءت حركة الجماهير العربية تعبيراً عن المشاعر القومية الكامنة والتضامن القوي مع نضال الشعب الفلسطيني من أجل سيادته وكرامته ومقدساته.

ويحمل القادة العرب إسرائيل مسؤولية إعادة المنطقة إلى أجواء التوتر ومظاهر العنف نتيجة ممارساتها واعتداءاتها وحصارها لأبناء الشعب الفلسطيني خرقاً لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بصفتها قوة احتلال، فضلاً عما يمثله ذلك من انتهاك فاضح لقواعد القانون الدولي وتدمير لجهود بناء السلام في المنطقة إضافة إلى تعامل حكام إسرائيل مع قضية القدس الشريف باستخفاف يرضي شهوة الاستعراض غير المسؤول والاستفزاز المتعمد المبني على العنصرية البغيضة ويطالبونها بالتوقف الفوري عن كافة الممارسات الاستفزازية والكف عن سياسة القمع ضد المواطنين العرب.

* المصدر: الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية، دورات القمم العربية.

ويؤكد القادة العرب أن انتفاضة الأقصى قد اندلعت نتيجة استمرار وتكريس الاحتلال وانتهاكات إسرائيل للحرم القدسي الشريف وباقي المقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويستذكر القادة العرب بإجلال ويذكرون العالم بالشهداء الذين ضحوا بحياتهم دفاعاً عن أرضهم المحتلة ومقدساتهم دون أن يأبهوا بآلة الحرب التي حشدتها إسرائيل في مواجهة الشعب الفلسطيني الأعزل، كما يؤكدون حق الشعب الفلسطيني في اقتضاء التعويضات العادلة من إسرائيل من جراء ما لحق به من أضرار وخسائر بشرية ومادية. ويقررون -استجابة لاقتراح المملكة العربية السعودية- إنشاء صندوقين يحمل أحدهما اسم "صندوق الأقصى" يخصص له ثمانمائة مليون دولار لتمويل مشاريع تحافظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس والحيلولة دون طمسها، وتمكين الشعب الفلسطيني من الفكك من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، ويحمل الصندوق الثاني اسم "صندوق انتفاضة القدس" برأسمال مقداره مائتي مليون دولار يخصص للإنفاق على أسر الشهداء الفلسطينيين في الانتفاضة وتهيئة السبل لرعاية وتعليم أبنائهم. ويعربون عن بالغ تقديرهم لخادم الحرمين الشريفين لقراره مساهمة المملكة بربع المبلغ المخصص لهذين الصندوقين.

ويدعو القادة العرب أبناء الأمة العربية بالتبرع بأجر يوم واحد من رواتبهم كمساهمة شعبية عربية لدعم الانتفاضة ومساندة النضال الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة الحرجة التي تواجهها أمتنا العربية.

ويطالب القادة العرب بتشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة في إطار الأمم المتحدة لرفع تقريرها إلى مجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان حول مسببات ومسؤولية التدهور الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمجازر التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني واللبناني وسائر المواطنين العرب في الأراضي المحتلة. ويشددون في هذا الصدد على ما تضمنه قرار مجلس الأمن رقم 1322 في 7 أكتوبر 2000، والقرار الصادر عن الدورة الاستثنائية الخاصة للجنة حقوق الإنسان في 19 أكتوبر 2000، وقرار الجمعية العامة بتاريخ 20 أكتوبر 2000، ويطالبون مجلس الأمن بمواصلة النظر في تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما تمثله من تهديد للسلم والأمن الدوليين، وأن يتولى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة مسؤولية توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني الرازح تحت نير الاحتلال الإسرائيلي، وذلك بالنظر في تشكيل قوة أو تواجد دولي لهذا الغرض، إذ إن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية الدائمة عن الأرض والشعب الفلسطيني حتى تتحقق له ممارسة حقوقه الثابتة في فلسطين طبقاً للشرعية الدولية.

يؤكد القادة العرب أن الدول العربية سوف تلاحق، وفقاً للقانون الدولي، من تسببوا في تلك الممارسات الوحشية، ويطالبون مجلس الأمن بتشكيل محكمة جنائية دولية مخصصة لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين ارتكبوا المجازر بحق الفلسطينيين والعرب في الأراضي المحتلة على غرار المحكمتين اللتين شكلهما المجلس لمحكمة مجرمي الحرب في رواندا ويوغسلافيا السابقة، كما سوف يتابعون ملاحقتهم لمحاکمتهم وفق أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ويعرب القادة العرب عن بالغ استيائهم وإدانتهم لقيام إسرائيل بالتصعيد في تصرفاتها العدوانية ومواقفها الاستفزازية في وقت كانت تنهياً فيه المنطقة للسلام العادل والشامل، خصوصاً بعد أن قرر العرب منذ مؤتمر مدريد أن خيار السلام الشامل والعادل يفتح الطريق أمام تسوية نهائية لصراع ملتهب امتد لأكثر من نصف قرن كامل.

ويدين القادة العرب عدم استجابة إسرائيل لخيار السلام، وعدم سعيها نحو السلام الشامل والعادل في جدية، ويحذرون إسرائيل من مواصلة الممارسات والتصرفات التي تهدد أمن المنطقة وتقوض استقرارها.

ويؤكد القادة العرب أن للأمة ثوابت لا يمكن المساس بها، وحقوقاً لا يمكن المساومة عليها، وأهدافاً لن يتوقفوا عن السعي لبلوغها بما يحقق المصالح العربية العليا.

كما يؤكد القادة العرب أن السلام يقوم على مفهومي الشمول والعدل باعتبارهما شرطين لازمين لقبوله واستمراره، ويؤكدون أن هذا التوجه العربي يستدعي التزاماً مماثلاً من إسرائيل التي يتعين عليها أن تقابل هذا التوجه بموقف واضح يستند إلى امتثالها للشرعية الدولية وفقاً لقراري مجلس الأمن رقمي 242 و338 وقرار الجمعية العام للأمم المتحدة رقم 194 الخاص بحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وثوابت ومبادئ العملية السلمية وفي مقدمتها مبدأ الأرض مقابل السلام.

ويؤكد القادة العرب أن السلام الشامل والعادل لن يتحقق إلا بعودة القدس الشريف إلى السيادة الفلسطينية الكاملة، والتسليم بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف التي هي أرض فلسطينية محتلة منذ عام 1967 فضلاً عما لها من تأثير روحي ومكانة دينية، واستعادة جميع الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك انسحاب إسرائيل الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران (يونيو) 1967، واستكمال الانسحاب من الجنوب اللبناني إلى الحدود المعترف بها دولياً بما في ذلك مزارع شبعا، والإفراج عن الأسرى العرب المحتجزين في السجون الإسرائيلية وذلك تنفيذاً لقرارات

الأمم المتحدة وإزالة المستوطنات الإسرائيلية تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 465 (1980).

وفي هذا الإطار يؤكد القادة العرب مجدداً دعمهم للأشقاء في سورية ولبنان وفلسطين، ويؤكدون تمسكهم بحقوقهم المشروعة واستعادة كامل أراضيهم المحتلة. كما يؤكدون في هذا الصدد رفضهم لأيّة محاولة لفرض سلام غير عادل ولا متوازن على أساس المزايم الإسرائيلية، وعلى حساب الحقوق والمصالح العربية.

ويؤكد القادة العرب في ضوء انتكاسة عملية السلام، التزامهم بالتصدي الحازم لمحاولات إسرائيل التغلغل في العالم العربي تحت أي مسمى والتوقف عن إقامة أية علاقات مع إسرائيل، ويحملون إسرائيل مسؤولية الخطوات والقرارات التي تتخذ في العلاقات مع إسرائيل من قبل الدول العربية، بما في ذلك إلغاؤها، والتي تستوجبها مواجهة توقف عملية السلام، وما نجم عنها من تطورات خطيرة مؤخراً، والتفاعلات التي أدت إليها على الساحتين العربية والإسلامية، وذلك إلى حين التوصل إلى السلام الشامل والعادل.

وإذ يشدد القادة العرب على أن توقف عملية السلام في مختلف مساراتها الثنائية قد أدى إلى إيقاف المسار متعدد الأطراف، فإنهم يؤكدون أن معالجة قضايا التعاون الإقليمي لا يمكن أن تتم دون إنجاز حقيقي تجاه السلام الشامل والعادل في المنطقة، كما أن توقف المسيرة السلمية بسبب سياسة إسرائيل وممارساتها الاستفزازية يجعل الحديث عن المستقبل المشترك في المنطقة أمراً غير ذي موضوع. ويقررون عدم استئناف أي نشاط رسمي أو غير رسمي في الإطار المتعدد الأطراف ووقف كافة خطوات وأنشطة التعاون الاقتصادي الإقليمي مع إسرائيل في هذا الإطار، وعدم المشاركة في أي منها وربط استئنافها ومداها بتحقيق إنجاز ملموس في اتجاه تحقيق السلام العادل والشامل على كافة مسارات عملية السلام.

يشيد القادة العرب بقرارات لجنة القدس، وخاصة بيان دورتها الأخيرة في أجادير بالمملكة المغربية برئاسة جلالة الملك محمد السادس، الذي تؤكد فيه دعم موقف دولة فلسطين والذي يستند إلى التمسك بالسيادة على القدس الشرقية بما فيها الحرم القدسي الشريف وجميع الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية التي تشكل جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالقدس الشريف عاصمة لدولة فلسطين المستقلة.

ويستذكر القادة العرب قرار مجلس الأمن رقم 478 (1980) الذي يدعو دول العالم إلى عدم نقل سفاراتها إلى القدس، وقرار مؤتمر القمة العربي الحادي عشر (عمان - 1980) الذي يؤكد على قطع جميع العلاقات مع الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل.

ويؤكد القادة العرب أن تحقيق السلام والأمن الدائمين في المنطقة يستلزم انضمام إسرائيل لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش والمراقبة الدولية، ويؤكدون في هذا الصدد الأهمية البالغة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي وكافة أسلحة الدمار الشامل باعتبار هذا الهدف شرطاً ضرورياً ولازماً لإرساء أية ترتيبات للأمن الإقليمي في المنطقة مستقبلاً...

وأشاد القادة العرب في ختام قمتهم بروح التضامن الكامل التي سادت المؤتمر، والمناقشات البناءة التي أسهمت فيها الوفود الشقيقة كلها بصورة تعكس الإحساس العميق لدى الجميع قادة وحكومات وشعوباً بخطورة المرحلة، وأهمية بلورة موقف عربي موحد يقف في صلابة أمام التهديدات الإسرائيلية سعياً لإعادة المسيرة السلمية إلى طريقها الصحيح نحو سلام عادل وشامل في المنطقة.

كما عبر القادة العرب عن تثمينهم لقرار صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر تحمل تكاليف لجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي نص على إنشائها القرار الصادر في 2000/10/19 عن الدورة الخاصة الخامسة للجنة حقوق الإنسان، وذلك حتى تتمكن من تحقيق أهدافها.

وأكد القادة العرب عزمهم على مواصلة توظيف الطاقات العربية في خدمة قضايا أمتهم ووضع كافة إمكاناتها لتحرير الأراضي العربية المحتلة ودعم نضال الشعب الفلسطيني من أجل استرداد أرضه وإقامة دولته على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، والحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين. واتفق القادة العرب على مواصلة مشاوراتهم للتعامل مع المستجدات التي تواجه الأمة العربية..."